

Distr.: General  
4 May 2009  
Arabic  
Original: English



## الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية  
في القدس الشرقية المحتلة وبقية  
الأرض الفلسطينية المحتلة

### رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أشير إلى قرار الجمعية العامة د إ ط - ١٧/١٠ المؤرخ ١٥ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلق بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار  
في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقا لأحكام الفقرة ٦ (ح) من القرار المذكور، أتشرف بأن  
أحيل طيه تقريراً مرحلياً ورد من مجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار (انظر المرفق).  
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء الجمعية العامة على التقرير المرفق.

(توقيع) بان كي - مون



## المرفق

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من أعضاء  
مجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار

نتشرف بأن نقدم طيه تقريراً مرحلياً أعده مجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، لإحالاته إلى الجمعية العامة وفقاً للفقرة ٦ (ح) من القرار د إ ط - ١٧/١٠ (انظر الضميمة).

(توقيع)  
مائي بيلونا  
عضو المجلس

(توقيع)  
هارومي هوري  
عضو المجلس

(توقيع)  
رونالد بيتاور  
عضو المجلس

## التقرير المرحلي لمجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

يقدم مجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة هذا التقرير المرحلي وفقاً للفقرة ٦ (ح) من قرار الجمعية العامة د إ ط - ١٠/١٧.

عقب تعيين المجلس بأعضائه الثلاثة في أيار/مايو ٢٠٠٧ وتعيين مديره التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بدأ مكتب سجل الأضرار، الذي أنشئ في موقع مكتب الأمم المتحدة في فيينا، يضطلع بأعماله على جميع المستويات اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وذلك بملاك من الموظفين يضم ١٨ موظفاً من المتخصصين والفنيين.

واسترشد المجلس بأحكام قرار الجمعية العامة د إ ط - ١٧/١٠، والنتائج ذات الصلة التي تضمنتها الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والمبادئ العامة التي ينص عليها القانون الدولي والأصول القانونية، لاعتماد نظامه الداخلي المؤقت المتعلق بتسجيل الشكاوى وبالاستثمارات التي تسجل فيها الأضرار، وبأشر جمع هذه الاستثمارات والنظر فيها لإدراجها في السجل.

وقام المدير التنفيذي لمكتب السجل بزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة، وأجرى مع السلطة الفلسطينية واللجنة الوطنية الفلسطينية لسجل أضرار الجدار ومسؤولين رسميين محليين وممثلين عن المجتمع المدني مشاورات جوهرية تناولت جميع جوانب تنفيذ ولاية المكتب. ويحظى السجل بدعم السلطات الفلسطينية وتعاونها الكاملين، وبخاصة رؤساء البلديات والمحاسل المحلية.

وما زالت الحكومة الإسرائيلية متمسكة بموقفها المعروف، فهي لا تتعاون مع مكتب السجل وتعتبر أن كل الشكاوى ذات الصلة بالأضرار الناشئة عن تشييد الجدار ينبغي أن تعالج عن طريق الآلية الإسرائيلية القائمة. وفي الوقت نفسه، لم يواجه مكتب السجل، عملياً، أي مصاعب في سياق اضطلاعها بأنشطته الواردة في قرار الجمعية العامة د إ ط - ١٧/١٠.

والمشكلة العملية الرئيسية التي تعترض تنفيذ ولاية مكتب سجل الأضرار، نظراً لوجوده في فيينا، تكمن في اتخاذ الترتيبات اللازمة للاضطلاع على نحو فعال ومستقل وحيادي بأنشطة التوعية وتلقي استثمارات الشكاوى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية وفي محيطها. وأعلن مجلس سجل الأضرار أنه من الضروري تشكيل فريق صغير لتلقي استمارات الشكاوى يضم موظفين معينين محليين تابعين للأمم المتحدة بحيث يتولى جمع هذه الاستمارات لإدراجها في سجل الأضرار. وتلبية لطلب مكتب السجل، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاحقاً في رام الله الفريق المكون من عدد قليل من الموظفين المعيّنين محلياً لتلقي استمارات الشكاوى ومن مدير المشروع المعيّن دولياً.

وبدأ الفريق، بعد حضوره دورة تدريبية في فيينا نظمها مكتب السجل، تنفيذ أنشطة التوعية وتلقي استمارات الشكاوى في محافظة جنين في الضفة الغربية، التي كانت أولى المناطق المتضررة بتشديد الجدار. واشتملت الأنشطة على توزيع المناشير والملصقات، والاجتماع بالمسؤولين الرسميين المحليين والأفراد المحتمل أن يقدموا شكاوى، وتقديم المساعدة الفنية للملء الاستمارات لإدراجها في سجل الأضرار. ومنذ أن بدأت عملية جمع استمارات الشكاوى في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وحتى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، جُمع ما يربو على ١٠٠٠ استمارة أرسلت إلى مكتب السجل في فيينا.

وفي الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اجتمع المجلس في فيينا واستعرض الاستمارات الثلاثين الأولى التي ترجمها من العربية إلى الإنكليزية وجعلها عبر قاعدة بيانات المجلس الإلكترونية واستعرضها موظفو المكتب. وقرر المجلس أن يدرج في السجل الخسائر الواردة في كل من هذه الاستمارات. وكان هذا القرار إيذاناً ببدء العمل بسجل الأضرار.

وفي الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اجتمع المجلس في فيينا واستعرض ٢٤ استمارة جديدة كان قد ترجمها موظفو المكتب وجعلها ونظروا فيها. وقرر المجلس أن يدرج في السجل الخسائر الواردة في كل من هذه الاستمارات، ما عدا تلك الواردة في استمارتين، لأن أيًا من الخسائر لم يستوف المعايير اللازمة.

وسيواصل مجلس سجل الأضرار تقديم تقارير دورية.

أعضاء مجلس سجل الأضرار